

مادة ٤ - لا تسرى الأحكام الخاصة بالتثبيت وتقرير وربط المعاشات ومكافآت ترك الخدمة المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ و ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ و ٣٠ لسنة ١٩٤٨ و ٩ لسنة ١٩٤٩ و ١١٤ لسنة ١٩٥٠ و ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها بالنسبة إلى الموظفين المدنيين، والعسكريين الذين يمينون ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بمكافآت ترك الخدمة للموظفين الذين لم تشملهم أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له. ولا يجوز تثبيت أى موظف من الموظفين الحاليين غير المنتسبين ولو كانوا من الطوائف المشار إليها في الفقرة السابقة.

مادة ٥ - يعدل عنوان المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه على الوجه الآتى :

"مرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآثر للدخول والمعاشات لموظفى الحكومة".

مادة ٦ - طر وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول يوليه سنة ١٩٥٣ م

مدر مصر الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يوليه سنة ١٩٥٣)

عبد نجيب (لواء أ.ح.)  
رئيس مجلس الوزراء  
عبد الجليل إبراهيم العمرى  
عبد نجيب (لواء أ.ح.)

قانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٣

بتعديل الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١  
بتقرير رسم دمنة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

رعى الإعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٢ و ٢٢ لسنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

"مادة ٩ مكررا - استثناء من أحكام المادة السابقة تستحق مبالغ التعويض لورثة ضباط القوات المسلحة المتقاعدين في حالة وفاتهم قبل سن الستين بشرط أن يستمر هؤلاء الضباط في أداء أشتراكاتهم في الصندوق بعد تقاعدهم على أساس آخر مرتب أصلى يتناضونه .

ويجب على ضباط القوات المسلحة إذا أرادوا الانتفاع بأحكام الفقرة السابقة أن يبدوا رغبتهم بذلك كتابة قبل إحالتهم إلى التقاعد .

ويحرم الضابط من هذا الحق إذا لم يؤد اشتراك التامين ثلاثة أشهر متتالية "

"مادة ١٠ مكررا - تمنح مبالغ إضافية لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون أو المستحقين عنهم في حالتى العجز الصحى أو الوفاة أثناء الخدمة وبسببها .

وتعين قواعد منع هذه المبالغ وطريقة أدائها بقرار من مجلس الوزراء .  
وتحمل الخزنة العامة هذه المبالغ الإضافية "

"مادة ١٧ مكررا - يجوز لضباط القوات المسلحة إذا أجليوا إلى الاستيداع أن يطلبوا إلى صندوق الادخار صرف الأموال المستحقة لهم إما دفعة واحدة أو على دفعات وفقاً لأحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ على أن يستمر اشتراكهم في الصندوق عن الفترة التى يقضونها بعد ذلك فى الاستيداع أو فى الخدمة العاملة وذلك حتى تاريخ تقاعدهم عن العمل .

"مادة ٢٥ مكررا - إذا اتهمت خدمة أحد الموظفين الموجودين حالياً بالخدمة وكانت الحصة التى ألتها الحكومة لحسابه مع فائدتها تقل عن المكافأة التى كانت تستحق له طبقاً للقواعد المعمول بها قبل العمل بهذا القانون فيكون للموظف أو المستحقين عنه حسب الأحوال الحق فى اقتضاء الفرق من الخزنة العامة .

ويسرى ذلك أيضاً على الصولات أو المساعدين بالقوات المسلحة الموجودين حالياً بالخدمة إذا كانت الحصة التى ألتها الحكومة لحسابهم مع فائدتها تقل عن المكافأة التى كانت تستحق لهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه "

"مادة ٢٧ مكررا - يرخص لصندوق الادخار فى أن يستبدل بحقوق الموظفين المنتسبين وأرباب المعاشات فى معاشهم مدى حياتهم تقوداً طبقاً لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ الخاص باستبدال المعاشات .

ويجوز بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد وبعد موافقة مجلس إدارة الصندوق زيادة قيمة رأس المال الواردة بالجدول الموافق لذلك المرسوم بقانون "

قانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٣

في شأن الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى هذا المجلس ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون منح الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية بأمر من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الحربية والبحرية .

مادة ٢ - يطلق على الأوسمة والأنواط والميداليات العسكرية الأسماء الآتية :

(١) النجمة العسكرية بدلا من نجمة الملك فؤاد العسكرية .

(ب) نوط الجمهورية العسكري من الطبقة الأولى بدلا من نوط محمد على الذهبي .

نوط الجمهورية العسكري من الطبقة الثانية بدلا من نوط محمد على الفضي .

(ج) نوط الشجاعة من الطبقة الأولى بدلا من نوط الجدارة الذهبي .

نوط الشجاعة من الطبقة الثانية بدلا من نوط الجدارة الفضي .

نوط الشجاعة من الطبقة الثالثة بدلا من نوط الجدارة البرونزي .

(د) نوط الواجب العسكري من الطبقة الأولى بدلا من نوط الرضا الذهبي .

نوط الواجب العسكري من الطبقة الثانية بدلا من نوط الرضا الفضي .

نوط الواجب العسكري من الطبقة الثالثة بدلا من نوط الرضا البرونزي .

(هـ) مهادنية الترقية الاستثنائية .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأولى من المادة ١ من الفصل الرابع من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

" يفرض رسم دمنة نسبي قدره ١٠٪ عن المبالغ الممنوعة للاداء لجميع المراهنين في مسابقات سباق الخيل وصيد الحمام وغيرها ويحمل المراهنون هذا الرسم " .

مادة ٢ - حل الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقرار الجمهورية في ٢٨ شوال سنة ١٣٧٢ (٩ يولييه سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الداخلية (بالنيابة) ورئيس مجلس الوزراء

قائد جناح عبد اللطيف محمود البغدادي محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير المالية والاقتصاد

أحمد حسنى نور الدين طراف عبد الجليل إبراهيم العمري

وزير الأوقاف وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)

أحمد حسن الباقوري إسماعيل محمود القباني أحمد حسنى

وزير الخارجية وزير الأشغال العمومية (بالانتداب) وزير الدولة

محمود فوزى فتحى رضوان فتحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية وزير التعمير (بالانتداب) وزير التجارة والصناعة

وليم سليم حنا حلمى بهجت بدوى حلمى بهجت بدوى

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير المواصلات (بالانتداب)

عبد الرزاق صدقي عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا

وزير الحربية والبحرية

قائد جناح عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشئون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم صاغ (أ. ح)